

خلال لقاء جمعه بأعضاء اللجنة المركزية المقيمين بالخارج، بلخادم يعلن:

## آليات خاصة لتجديد هياكل "الأفلاق" بالمهجر

أعلن عبد العزيز بلخادم الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني عن آليات جديدة ستعتمد من أجل تسهيل عملية تجديد هياكل "الأفلاق" بالمهجر، حيث أكد أن أعضاء اللجنة المركزية المقيمين بالخارج إلى جانب نواب الحزب الذين يمثلون الجالية الجزائرية بالخارج، سيعينون بحكم الصفة وبطريقة تلقائية في المقاطعات الستة التابعة "للأفلاق"، إضافة إلى الانتخابات التي ستجرى بطريقة عادية خلال عقد الجمعيات العامة لهذه المقاطعات.

### عزيز طواهر

لم يتردد الأمين العام "للأفلاق" خلال اللقاء الذي جمعه بكل من أعضاء اللجنة المركزية المقيمين بالمهجر، ونواب الحزب بالمجلس الشعبي الوطني للجالية الجزائرية بالخارج، في الحديث عن أجمع السبل للشروع في عملية تجديد هياكل الحزب خارج الوطن، على غرار ما يحدث على أرض الوطن بعد أن شرع منذ بداية جوان الفارط في عقد الجمعيات العامة للمقاسم، والتي ستكون متبوعة بالجمعيات العامة للمحافظات قبل نهاية العام الجاري. واعتبر بلخادم اللقاء الذي جمعه بهؤلاء المناضلين، فرصة لطرح مختلف الانشغالات الخاصة بالجالية الجزائرية المتواجدة بالخارج، وكذا الحديث عن النضال السياسي ومناضلي "الأفلاق" بالخصوص، خاصة وأن القانون الأساسي للحزب لم يحدد آليات معينة لتجديد الهياكل بالخارج.

وفي هذا السياق، قال الأمين العام إن القانون الأساسي وبالرغم من عدم تحديده لآليات خاصة بتجديد الهياكل، إلا أنه ترك مرونة في تسيير هذه العملية ومنح الأمين العام للحزب صلاحيات للتصرف في القضية، وقبل كل هذا يجب أن نذكر بأهمية التواصل مع الجزائريين المتواجدين في المهجر، بالنظر إلى الحركة التنموية الكبيرة التي تعرفها البلاد، وكذلك

مع عودة الأمن والاستقرار، لأننا مطالبون بأن نعرفهم بواقع الجزائر. ومن هذا المنطلق اقترح عبد العزيز بلخادم، أن يكون كل من أعضاء اللجنة المركزية للجالية والنواب الممثلين للجالية ألبا أعضاء في هيئة المقاطعة، علما أن "الأفلاق" يمثل عبر مقاطعتين بفرنسا، مقاطعة واحدة في أوروبا، مقاطعة في المشرق، مقاطعة في منطقة المغرب العربي، وأخرى في أمريكا. واستنادا للتوضيحات التي قدمها الأمين العام، فإن عملية الانتخاب في المقاطعات، تكون وفق ما ينص عليه القانون الأساسي للحزب مع تكييف خاص، حيث تضم كل مقاطعة دوائر جغرافية شبيهة بالقسمات، ومن ثم تشكل الجمعية العامة للمقاطعة ليجري بعدها انتخاب الأعضاء الذين يتم تعيينهم بحكم الصفة. الأمين العام للحزب وفي سياق حديثه عن النشاط الحزبي بالمهجر، دعا أعضاء اللجنة المركزية بالمهجر إلى الإسهام في تنمية البلاد، والعمل على جعل الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج على اتصال دائم مع الوطن الأم، كما أشار إلى أهمية البروز الإعلامي لنشاط المناضلين بالخارج، ونشاط الجالية الجزائرية كذلك، بالإضافة إلى الربط بين أعضاء الجالية ومثلي القنصليات، بما يسمح بالاستماع إلى انشغالات هذه الفئة.



تعليمات عبد العزيز بلخادم التي لم تغفل الجانب التحسيس لا سيما بعد المؤتمر التاسع، ارتكزت كذلك حول جدوى تعريف الجالية بالجزائر واستقطاب الكفاءات التي تريد، إما العودة إلى أرض الوطن أو المساهمة في نقل التكنولوجيا والعلوم إلى الجزائر، كما اعتبر قضية استقطاب مناضلين جدد من خلال تشجيع الانخراط محورا رئيسيا في النشاط الحزبي الذي لا يجب إغفاله في أية حال.

### في انتظار ضبط الميزانية ومعايير المشاركة في الجامعة الصيفية

## "الأفلاق" يبحث سبل المساهمة في إنجاح المخطط الخماسي

قدم عبد الرحمان بلعياط المكلف بالتكوين السياسي لقيادة "الأفلاق"، عرضا حول التحضيرات الخاصة بالجامعة الصيفية للحزب العتيق التي يعتزم تنظيمها أيام 4 و5 و6 أوت المقبل بولاية مستغانم لمناقشة إشكالية الارتقاء بالمخطط الخماسي ليكون في خدمة الاقتصاد والمجتمع، ومن المنتظر أن يوجه عبد العزيز بلخادم تعليمات لضبط المشاركة في هذه التظاهرة الفكرية والعلمية التي تحولت إلى تقليد سنوي يحرص عليه "الأفلاق".

### سميرة ب

أوضح عضو المكتب السياسي عبد الرحمان بلعياط المكلف بالتكوين السياسي في اتصال هاتفي أن التحضيرات للجامعة الصيفية تجري بوتيرة جيدة منذ أن فصل المكتب السياسي بشأن مقترح تنظيمها في ولاية مستغانم في الفترة الممتدة ما بين 4 إلى 6 أوت الجاري، وقال إنه تنقل رفقة القيادي في "الأفلاق" عزيز جوهرى إلى مدينة مستغانم، حيث كان لوفد "الأفلاق" لقاءات مع السلطات المحلية للولاية ليحث التحضيرات الخاصة باستقبال المشاركين في الجامعة، كما أشرف بلعياط على تنصيب لجنة تحضير الجامعة على مستوى محافظة مستغانم، والتي يرأسها أمين المحافظة، وقد قدم بلعياط في إجتماع المكتب السياسي عرضه حول الجامعة الصيفية.

وقد شرع في التحضير للجامعة الصيفية على المستوى المركزي مثلما يذهب إليه المتحدث من خلال لجنيتين: لجنة التنظيم واللجنة العلمية وسيحضر أشغال الجامعة ما يقارب 1500 مشارك من أعضاء اللجنة المركزية والنواب ومناضلين ومنتخبين في الجامعات المحلية، مشيرا إلى المشاركة النوعية والقوية المنتظرة للشباب وللعنصر النسوي تطبيقا لتوصيات المؤتمر التاسع وتماشيا مع السياسة الوطنية



لترقية المشاركة السياسية للمرأة والشباب، إلى جانب المشاركة المرتقبة للمختصين من خبراء وأساتذة أكاديميين لإثراء الموضوع الذي ستناقشه الطبعة الجديدة للجامعة الصيفية "للأفلاق"، وهو آفاق التنمية للمخطط الخماسي للفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 وكيفية إنجاح المخطط ومساهمة مناضلي الحزب العتيق في إنجاحه وكيف يمكن الارتقاء

### في انتخابات تنافس فيها 89 مترشحا

## نواب "الأفلاق" يختارون ممثلهم في هياكل الغرفة البرلمانية السفلى



■ أنهت كتلة حزب جبهة التحرير الوطني عملية تجديد ممثلي الحزب في هياكل المجلس الشعبي الوطني في انتخابات ديمقراطية تنافس فيها 89 مترشحا على 15 مناصبا يحوزها الحزب العتيق في الغرفة البرلمانية السفلى.

جرت يوم الجمعة الماضي عملية التصويت على ممثلي "الأفلاق" في هياكل المجلس الشعبي الوطني، وكان عبد العزيز زيارى رئيس المجلس أول المدلين بأصواتهم متبوعا بالنواب أعضاء المكتب السياسي، ليفتح بعدها المجال للنواب للإدلاء بأصواتهم حسب الترتيب الأليجي للولايات، وبعد التصويت وعملية الفرز، تم الإعلان عن النواب الفائزين في كل فئة.

وقد عادت مناصب نواب رئيس المجلس الشعبي الوطني إلى كل من مسعود شيهوب عن منطقة الشرق وعز الدين بوطالب عن منطقة الغرب وعبد القادر مشيك عن الوسط، أما اللجان التي يحوز الحزب العتيق رئاستها وعددها أربعة فقد فاز برئاستها في انتخابات الخميس الفارط كل من حسين خلدون عن منطقة الشرق ومحمد كناي عن الوسط ورفيق بن ثابت عن الغرب ويرفع محمد عن الجنوب، فيما فاز في الفئة «ج» التي تضم 8 مناصب مخصصة لنواب رؤساء اللجان ومقرري اللجان كل من عبد الرحمان طامي وآيت مراد وردية عن الوسط، وصعيد عبد الله وساهلي عبد الرحمان عن الجنوب وسيليني محمد وبلعطار محمد عن الشرق ولببيض محمد ومشماش محمد عن الغرب.

ويعود قرار توزيع النواب الفائزين في الانتخابات على اللجان الدائمة سواء في مناصب رؤساء أو نواب رؤساء اللجان إلى قيادة الحزب العتيق أي المكتب السياسي حسب التخصصات العلمية للنواب، وقد سبق كتلة الحزب العتيق في انتخابات التجديد السنوي لهياكل المجلس الشعبي الوطني كل من كتلة النواب الأحرار والأسريدي والأرندني فيما تعتمد كتلة مجتمع السلم التعيين بدل الانتخاب. ومعلوم أن تولي مناصب المسؤولية في البرلمان يمنح بعض المزايا للنواب منها تخصيص سيارة لرؤساء اللجان الدائمة وسيارتين لنواب رئيس المجلس الشعبي الوطني واحدة للنائب والثانية لعائلته، إلى جانب منحة تقدر بـ 15 بالمائة بالنسبة لنواب رؤساء اللجان ومقرري اللجان و20 بالمائة بالنسبة لنواب رئيس المجلس ورؤساء اللجان، وبلغت الأرقام فإن هذه المنحة تتراوح ما بين 30 ألف إلى 40 ألف دينار، كما أنها تحسب في معاشات التقاعد بالنسبة للنواب.

سميرة ب.

### تنصيب مكاتب اللجان الدائمة الـ12 للمجلس الشعبي الوطني

## "الأفلاق" يتحصل على رئاسة أربع لجان

■ تم يوم الأحد الماضي تنصيب مكاتب اللجان الدائمة الـ12 للمجلس الشعبي الوطني، تحت إشراف نواب رئيس المجلس.

وقد تحصل حزب جبهة التحرير الوطني على رئاسة أربع لجان، هي: لجنة الشؤون القانونية والإدارية والبحريات التي عادت رئاستها للسيد حسين خلدون، ولجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية التي أسندت رئاستها للسيد رفيق بن ثابت، وكذا لجنة الدفاع الوطني التي عين على رأسها السيد محمد يرفع، بالإضافة إلى لجنة المالية والميزانية التي عادت رئاستها إلى السيد محمد كناي، وقد حاز التجمع الوطني الديمقراطي على رئاسة لجتين هما لجنة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية التي ترأسها السيد زبير عبد المالك، ولجنة الشباب والرياضة والنشاط الجمعوي التي عادت رئاستها للسيد بن سالم بلقاسم.

ومن جهتها تحصلت حركة مجتمع السلم على رئاسة لجتين تتمثلت في لجنة الفلاحة والصيد البحري وحماية البيئة التي عين على رأسها السيد علاي العربي، وكذا لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتكوين المهني التي عادت رئاستها إلى السيد عبد القادر قوادري بلقاسم.

ودائما في إطار عملية تجديد هياكل المجلس الشعبي تم إسناده رئاسة لجنة الشؤون الاقتصادية والتنمية والصناعة والتجارة والتخطيط للسيدة هوارية بوسماحة عن حزب العمال، في حين عادت رئاسة لجنة الثقافة والاتصال والسياحة للسيد امعزاتن عاشور من التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.

كما عادت رئاسة لجنة الإسكان والتجهيز والري والتهيئة العمرانية للسيد العبد كمال من كتلة الأحرار، في حين كلف السيد محمد الداوي من الجبهة الوطنية الجزائرية برئاسة لجنة النقل والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية.

## الحرب على الفساد

# بين وفرة التشريع وأزمة التطبيق

من من الجزائريين لا يعلم أن البلاد غارقة في بحر الفساد، تتلاطمها أمواج المفسدين والعابثين بمصالحها ومصالح شعبيها من كل جانب، ومن منهم لا يدرك أن هذا الفساد الكاسح والمستفحل في معظم مؤسسات الدولة وإداراتها لم يكتف بالنهب والاختلاس والتزوير بل تعداه إلى حد تكبير طاقات الأمة ورهن مستقبل أبنائها وإجهاض حلمهم بالعد الأفضل في العيش الكريم.



فتحوّلوا من حاميتها إلى حراميتها. فأين يكمن الحل إذن في ظل هذا الإحصار الجارف للفساد الذي لم تصمد أمامه لا القوانين الصارمة ولا اللجان المتخصصة ولا الإجراءات الرادعة؟!

### طريق الخلاص

يجمع خبراء الاقتصاد على أنه طالما لم تنجح الدولة الجزائرية لحد الآن في وضع قواعد صارمة وميكانيزمات شفافة لتوضيح العلاقة بين ممارسة السلطة في أي موقع كان وكسب المال العام، فإن الأکید أن الفساد سيظل متعششا في دواليب السلطة ومؤسسات الدولة مهما كثرت القوانين أو تعددت الإجراءات واللجان المعنية بمحاربة الفساد، لأن الفساد لا يمارسه المواطن البسيط الذي لا حول ولا قوة له، إنما يمارسه جماعات المصالح والزمرة النافذة والتي تملك من قوة النفوذ والتأثير ما يجعلها قادرة على كبح كل المجالات الجادة للإصلاح والتغيير بل وتحولها إلى مغنم جديد لها بعدما تنجح في التأقلم معها واستثمارها لخدمة مصالحها الخاصة. لهذا فإذا أرادت الدولة الجزائرية أن تنجح في الحرب التي تخوضها ضد الفساد والمفسدين عليها أن تحدث ثورة شاملة في أساليب التسيير والمهام الرقابية والردعية بما يمكنها من الانتقال بالتشريعات القانونية المتخصصة في مجال مكافحة الفساد من مرحلة التشريع إلى التنفيذ، لأن محاربة الفساد لا تتحقق بالنوايا الحسنة مهما كانت صادقة ولا بالقوانين واللوائح مهما كانت صارمة ولا باللجان المتخصصة مهما كانت كثيرة إنما يتحقق بوضع حد لثقافة اللعاقب المترسخة في الدولة والمجتمع ومحاربة الرداءة والمحسوبية وبعتماد الكفاءة والنزاهة كمعيارين وحيدين في اختيار رجال الدولة ومسؤوليها، والأکید أن التأسيس لهذه التقاليد الجديدة والصحيحة في إدارة شؤون الدولة لا تتحقق إلا في ظل عدالة مستقلة برجالها وقراراتها وسلطاتها بما يساهم في تحقيق العدل والرخاء في البلاد.

حيز التنفيذ في فيفري 2006 نقلة نوعية في منظومتنا التشريعية ليس فقط لأنه جاء شاملا وملما بكل جوانب الموضوع، إنما أيضا لأنه أسس بجملته من القواعد التي يتعين على الإدارة العمومية ومستخدميها مراعاتها لضمان النزاهة والشفافية في تسيير الشأن العام، بالإضافة إلى احتوائه على ميكانيزمات رقابية استباقية لمحاصرة الفساد مثل مطالبة الموظفين بالتصريح بامتلاكاتهم وأقراره بإنشاء هيئة وطنية مستقلة مكلفة بالوقاية من الفساد، وقد ظن الجميع غداة صدور هذا القانون، أنه سيشكل حدا فاصلا بين جزائر الفساد وجزائر النزاهة والصالح، ولكن ها هي أربع سنوات تمر على دخول هذا القانون حيز التطبيق، ومفعول هذا القانون في محاصرة الفساد ومحاربه لا يزال محدودا إن لم نقل منعما، خاصة وأن كل المؤشرات والدلائل والشواهد تثبت بأن الفساد ازداد استفحالا وانتشرا في كل مؤسسات الدولة وهيئاتها وإدارتها، وأن هذا الفساد انتقل إلى مستويات أعلى وأخطر لم يسبق وأن شهدت له الجزائر مثيلا، فبالإضافة إلى النهب المبرمج والاختلاسات الضخمة التي تتعرض لها البنوك ومختلف الهيئات المالية الوطنية التي تطالعنا عليها الصحف الوطنية بشكل يومي، فإنه قد طفت على السطح في السنة الأخيرة قضايا فساد من العيار الثقيل مست هيئات وإدارات حساسة تابعة لعدة وزارات وشركات عمومية، خاصة تلك المشرفة على تنفيذ مشاريع الرئيس للعهد الرئاسية المنتهية ببدء بوزارة الأشغال العمومية ومرورا بوزارة الموارد المائية والصيد والنقل ووصولاً إلى مجمع سوناطراك الذي يشكل العمود الفقري والوحيد لعائدات البلاد والعباد من العملة الصعبة والمعمل الوحيد لكل الجزائريين، ولعل الأخطر من هذا وذاك أن التحريات التي قامت بها مصالح الأمن قد أثبتت أن المتورطين في هذه القضايا المدمرة للاقتصاد الوطني والمهددة للقمّة عيش الجزائريين هم مسؤولون كبار في الدولة، هذه الدولة التي حولت لهم مهمة حماية وصيانة وتسيير المال العام

### سميرة بنون

ولكن ما لا يعلمه أو يدركه معظم الجزائريين هو إفلات الكثير من المفسدين والمقارمين بمصالح البلاد والعباد من سيف العدالة بحجة تقادم جرائمهم، بحيث تتخلى الدولة بسبب هذا الإجراء القانوني عن حقها وحق شعبيها في القصاص من هؤلاء المجرمين والمتلاعبين بأموالها ومصالحها، وكان شينا لم يكن، فتضيع بذلك الكثير من الحقوق العامة مع ما يمكن أن ينجر عن ذلك من استفزاز لمشاعر الأغلبية المسحوقة من أبناء الشعب التي تجد نفسها محرومة من أبسط الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الذي يستأثر ويستمتع فيه هؤلاء المفسدون المستفيدون من إجراء التقادم، بالأموال والخيرات المنهوبة على مرأى ومسمع الجميع، وهو ما يدفعنا اليوم إلى طرح أكثر من علامة استفهام حول المغزى من تطبيق هذا الإجراء القانوني الذي يفرغ العدالة من بعدها الحقيقي ويساهم في تكريس ثقافة اللعاقب في المجتمع مع ما يترتب عن ذلك من ضياع للحقوق وتفريخ للفساد وتهديد لاستقرار الدولة وهيبتها وكيانها ككل؟!

### اعصار الفساد

#### وثقافة اللعاقب !

عندما نعلم أن تطبيق إجراء التقادم الذي تضمنتها المادة 266 من قانون الجمارك والمادة 8 من قانون الإجراءات الجزائية قد مكن أكثر من 3000 جريمة اقتصادية من الإفلات من سيف العدالة على مدار 15 سنة، وأن قيمة الخسائر التي تعرضت لها الخزينة العمومية من جراء هذه الجرائم قدرت بألاف الملايير من الدينارات، ندرك هول الخسائر الفادحة التي تكبدها الاقتصاد الوطني من جراء تطبيق هذا الإجراء.

### التشريعات موجودة والفعالية محدودة !

عندما ندرك أن 90 بالمئة من مجموع القضايا والجرائم المستفيدة من هذا الإجراء تتعلق بالملفات الجرمية الثقيلة كملف السيارات "زاد، أش" وملف النفايات الحديدية وغير الحديدية الذي سبب لوحده خسائر للخزينة العمومية تفوق 3 آلاف مليار سنتيم، نكتشف سر استفحال وتفريخ الفساد في بلادنا بهذا الشكل المهول والمفرغ الذي هو عليه اليوم. وإذا ما أضفنا لهذه الجرائم التجارية والجرمكية التي فلتت من الحساب والعقاب بحيلة التقادم، جرائم النهب المقتن الذي تعرضت له الخزينة العمومية غداة الانفتاح الاقتصادي على يد أصحاب النفوذ والسلطة باسم قروض الاستثمار والتي لم يستفد منها الاقتصاد الوطني في شيء، ولم تسدد قيمتها لحد الآن، فإننا نصل إلى نتيجة أساسية وهي أن الفساد في الجزائر قد تحول إلى ثابت من ثوابت اللعبة الاقتصادية والتجارية بسبب التزاوج الحاصل بين مافيا المال والإدارة منذ الانفتاح الاقتصادي إلى غاية اليوم فما من يوم يمر، إلا ونزداد يقينا أن قضايا الفساد التي زكمت الأنوف بروائحها النتنة وسدت

إن العدالة يفترض أن تكون ضمير الأمة الذي لا ينام وسيف عدلها الذي لا ينحني أو ينكسر وخط دفاعها الأول ضد كل أشكال المظالم والمافسد، ولكن يبدو أن ارتقاء قطاع العدالة في بلادنا إلى هذا المستوى من الاحترافية والشفافية والإنصاف لا يزال مجرد حلم صعب المنال بسبب النتائج المحدودة التي حققتها العدالة في مجال محاربة الفساد والقضاء عليه بالرغم مما أصبحت تتمتع به من امكانيات هائلة وسلطات واسعة في هذا المجال. فالجرب التي أعلنها رئيس الجمهورية ضد الفساد والمفسدين والتي شكلت الوجه الآخر لحرية ضد الإرهاب، تكلفت بإدخال إصلاحات عميقة على جهاز العدالة ليكون في مستوى هذه المهام الوطنية الصعبة التي تنتظره، وتوجت بصدور ترسانة من التشريعات الجديدة والقوانين المكملة والمتمة للقوانين الموجودة لتدعيم المنظومة التشريعية الوطنية وترقيتها لتتماشى والتشعبات الكبيرة التي شهدتها ظاهرة الفساد، والتغيرات التي طرأت على الجريمة، وقد شكل القانون الجديد المتعلقة بالوقاية والفساد الذي دخل

## الجزائر - فرنسا

# علاقات رهينة المساومة .. وأسيرة إرث الماضي الاستعماري

كثيرا ما طغت على العلاقات الجزائرية \_ الفرنسية مراحل من الشد والجذب لا تعمر طويلا في الغالب، والواقع أن جل المتتبعين لهذه العلاقات يتفقون على أنها عادية وإن لم ترق إلى المستوى المثالي الذي يطالب به الطرفان، وفي كل مرة يعود نفس السؤال القديم الجديد وهو: هل هناك إمكانية للتأسيس لشراكة إستراتيجية أو استثنائية بين الجزائر وباريس في ظل الإرث التاريخي الاستعماري، وفي ظل إصرار قادة الاليزيه على رفض الاعتراف و الاعتذار عن هذا الماضي الأسود؟



### ق.مصطفى

يجمع المختصون على القول بأن العلاقات بين الجزائر وباريس ليست بالسوء الذي قد يتصوره البعض، وليست بالتطور الذي قد يدعيه البعض الآخر، فهذه العلاقات تمر منذ فترة ليست بالقصيرة، بفصول من التوتر ومن الشد والجذب بسبب العديد من الملفات وفي مقدمتها الملف المرتبط بالماضي الاستعماري، ويبدو أن الثقل الذي يمثلته التاريخ بالنسبة للعلاقات بين البلدين هو الذي يصعب على المسؤولين في الجزائر كما في فرنسا التخلي عن بعض المواقف أو الوصول إلى تفاهات معينة حول جملة من الملفات الأخرى السياسية أو الاقتصادية، بل إن الظاهر أن الخلافات الأخرى إنما هي انعكاس للخلافات الحاصلة حول كيفية التعامل مع الماضي الاستعماري، فمسألة الاليزيه على اختلافهم، وخاصة الرئيس الحالي نيكولا ساركوزي على إصرار دائم ومتواصل فيما يتعلق برفض الاعتراف الصريح بالماضي الاستعماري وبالجزائر التي ارتكبتها فرنسا الاستعمارية في الجزائر، وبطبيعة الحال فإن هذا الرفض يؤدي إلى رفض تقديم أي اعتذار عن هذا الماضي، ناهيك عن المحاولات التي رأيناها في السنوات الأخيرة والخاصة بتمجيد الاستعمار ومحاوله قلب المفاهيم وتحويل الجرم الاستعماري إلى أعمال هدفها نقل "رسالة حضارية"، وإن مقاومة الجزائريين لم تكن إلا "إرهابا" ضد الفرنسيين والحركي.

لقد كان بالإمكان التخلص من عقدة الخوف من الاعتراف والاعتذار في عهد الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك، مع العلم أن الاعتذار هو سلوك الدول المتحضرة وقد عملت به إيطاليا برلسكوني الذي قدم باسم الشعب الإيطالي اعتذاره لليبيين عن الفترة الاستعمارية وزاد على ذلك بتقديم تعويض لضحايا الاستعمار الإيطالي، ناهيك عن الاعتراف بالجرم الذي ارتكب بحق ليبيا، فالخطوات التي قام بها شيراك رغبة منه في الوصول إلى إقناع الجزائريين بالتوقيع على معاهدة للصدقة مع باريس، وتدخله شخصيا من أجل إلغاء المادة الرابعة من قانون 23 فيفري المجد للاستعمار، أو ما يسمى بقانون العار الفرنسي، كلها دلائل ومؤشرات على أن التخلص من الإرث التاريخي في بعده السلبي كان في متناول اليد لولا التطرف الذي أبان عليه الرئيس الحالي نيكولا ساركوزي وترجمه يمينه على مستوى الجمعية الفرنسية "البرلمان"، وكرسته تصريحات وسلوك وزيره للخارجية برنار كوشنير.

ويبدو أنه لا أحد أصبح يفهم هل العلاقات بين الجزائر وباريس هي فعلا سيئة أم أن المؤشرات السلبية التي نراها ونتابعها ليست مؤشرات حقيقية، وبمعنى آخر فإن هذه العلاقات كانت وستظل في أحسن مستواها

رغم ما قيل ويقال، ألم يصرح السفير الفرنسي في الجزائر، كازفويه منذ فترة بأن العلاقات الجزائرية الفرنسية هي طبيعية ليتراجع بعد حوالي أسبوع من ذلك ليذهب إلى عكس تصريحه الأول؟ لكن مهما كان فإن مظاهر التوتر لا يمكن لأي كان حجبها، فما أثير ويثار إلى غاية الآن حول مشروع قانون تجريم الاستعمار، وما تقوم به أوساط فرنسية من إثارة لبعض الملفات الحساسة على غرار ملف رهبان دير تبحرين أو ملف اغتيال المعارض علي مسيلي وغيرها من الملفات الأخرى هي عناوين لحالة من سوء التفاهم على الأقل بين الجزائر وباريس، حتى لا نقول بأنها حالة من التشنج في العلاقات بين البلدين تتم عن خلافات معينة حول عدد من الملفات يتم تصفياتها من قبل باريس عبر تحريك بعض الملفات، أي باستعمال أسلوب الضغط على السلطات الجزائرية.

### رسالة بوتفليقة ورسائل الاليزيه ..

استغل رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة مناسبة العيد الوطني الفرنسي لتوجيه رسالة إلى نظيره الفرنسي أكد له فيها التزامه "للعمل بمصيركم على تعميق حوارنا السياسي ومواصلة مسعى بناء شراكة استثنائية وعميمة المنفعة على بلدينا وشعبينا"، ودعا رئيس الجمهورية نظيره الفرنسي إلى صصمواصلة مسعى بناء شراكة استثنائية، ورغم طابعها البروتوكولي، فإن

رسالة الرئيس بوتفليقة لساركوزي قد حملت مؤشرات حقيقية على الرغبة في طي الخلافات السابقة، والحديث عن الحوار السياسي، وهو ما يؤكد بان الجزائر التي رفضت استقبال وزير الخارجية برنار كوشنير منذ فترة بعد تصريحاته المسيئة للجزائر وجيل الثورة، هي على استعداد لمناقشة كل القضايا الخلافية مع باريس وتذليل العوائق التي حالت دون تحقيق الشراكة الإستراتيجية التي تحدث عنها بوتفليقة في رسالته. ويبدو أن هذه الرسالة سوف تضع حدا للجمود الذي ميز العلاقات بين الجزائر وباريس، علما أن محاولة تحريك العلاقات ليس وليد اليوم بل رأيناها مع مشاركة الرئيس الجزائري في قمة فرنسا \_ إفريقيا بمدينة نيس الفرنسية، وزيارة الأمين العام للاليزيه كلود غيون بمعية المستشار الدبلوماسي للرئيس ساركوزي الجزائر في شهر جوان الفارط، وما تضمنته هذه الزيارة من نقاش حول الملفات الخلافية وما تضمنته أيضا من رمزية على اعتبار أن المسؤول الفرنسي حضي باستقبال الرئيس بوتفليقة رغم أنه كان مبرمجا أن يلتقي الوزير الأول أحمد أوحى فقط، واستقبال الرئيس لغيون حمل رسالة في غاية الأهمية، وربما أشر لنهاية حالة الانسداد التي كانت قائمة بين الجزائر وباريس.

وإذا كانت رسالة الرئيس بوتفليقة لساركوزي قد حملت مؤشرات الانفراج في العلاقات بين البلدين، فإن التصريحات الأخيرة التي أدلى بها الفرنسي كزافيه

دريانكور الذي أشاد بمستوى العلاقات الجزائرية - الفرنسية، تطرح الكثير من التساؤلات، وقد تؤكد ما ذهب إليه العديد من المراقبين الذين نفوا وجود تدهور حقيقي في العلاقات بين البلدين، وتحدثوا فقط عن سوء تفاهم حول بعض القضايا المحددة، ولقد أشار السفير الفرنسي إلى أن أجندة البلدين خلال الفترة القادمة التي قال أنها ستكون ثرية، من خلال مجموعة من الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون التي سيتم التوقيع عليها، مؤكدا أن العلاقات بين البلدين قوية ومتينة، وأضاف كزافيه خلال الحفل الذي أقامته السفارة بمناسبة العيد الوطني الفرنسي، أن فرنسا والجزائر شركاء في عدة مجالات.

اعتبر السفير الفرنسي بأن زيارة كلود غيون للجزائر كانت إيجابية، وسمحت، حسب قوله، بضبط أجندة العلاقات بين البلدين في الفترة القادمة، في حين تخفي ثاني زيارة لأمين عام الاليزيه للجزائر في غضون شهور قليلة رغبة فرنسية الإسراع في معالجة الاختلالات التي تعاني منها العلاقات بين الجزائر وباريس، ويرى المتتبعون لهذه العلاقات أن فرنسا تتطلع إلى الحصول على حصص في المخطط الخماسي الجديد في الجزائر بقيمة 286 بليون دولار بقدر تطلعها إلى الحصول على تقارب سياسي، حيث كشفت مصادر عليمة حينها أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قد أعطى إشارات إيجابية لضيفه الفرنسي بإمكانية قيامه بزيادة دولة إلى فرنسا في الأيام أو الأسابيع القليلة المقبلة، علما أنه تأجلت زيارة بوتفليقة

## رأي وقضية

# عنصرية

ق. مصطفى

■ إعلان الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة لن تسيير على خطى باريس ولن تمنع الحجاب أو النقاب، سوف يضع باريس في مأزق جديد، ويبدو أن فرنسا التي تتبجح على غيرها بالحرية والديمقراطية، لن تقدر على إقناع لا الأمريكيين ولا الإنجليز ولا غيرهما من الغربيين على منع الحجاب أو البرقع، وسوف تعد نفسها الوحيدة على ما يبدو التي تتدخل فيما يلبسه الناس، وتشتترط على المرأة عدم ارتداء البرقع حتى وإن فعلت ذلك بسلبية خاطر. وليست المرة الأولى التي يقود فيها غياب بعض الساسة في باريس فرنسا إلى مآهات لا أول لها ولا آخر، فمنذ وقت ليس ببعيد سارت فرنسا على خطى أمريكا وفضلت لنفسها "قائمة سوداء" وضعت فيها عدد من البلدان، من بينها الجزائر، قالت أن رعاياها قد يشكلون خطرا على أمنها القومي، ويتوجب كنتيجة لذلك إخضاعهم لإجراءات تفتيش استثنائية وصارمة، وهذا القرار لم ينجبه العقل الفرنسي، بل أخذه ساركوزي، كما جاء من العم سام، ولما تراجعت واشتطن عن قائمتها وقامت بإلغائها وجدت فرنسا نفسها الوحيدة في العالم التي تعامل الوافدين إليها بشكل عنصري وتمييزي بداعي الوقاية من الهجمات الإرهابية.

وحتى لا نبتعد عن مسألة الحريات، نشير هنا إلى آخر إجراء اتخذته باريس بحق الآخر، وهذا الآخر هو مسلم بطبيعة الحال، حيث أعلن إيريك ديسون وزير الهجرة الفرنسي عن قرار منع منح مواطن مغربي الجنسية الفرنسية لأنه يرفض مصافحة النساء لأسباب دينية ولأنه يجبر زوجته على ارتداء البرقع حسب ما تداولته بعض وسائل الإعلام الفرنسية. وقد نسمع مستقبلا ربما عن قانون فرنسي جديد بعد قانون منع البرقع، يسجن ويغرم كل مواطن يقيم على التراب الفرنسي ويرفض مصافحة النساء.

ما حصل للمواطن المغربي ليس إلا مثال صغير فقط لما هو حال كل الفرنسيين من أصول مغربية أو عربية وإسلامية، وكل الذين يقيمون على التراب الفرنسي، فالقضية لا تتعلق بهذا الشخص أو ذلك وإنما بدين وعقيدة وبعصارة وحتى بأعراق معينة، ففرنسا الحريات تحولت في الواقع إلى دولة تدوس بشكل متواصل على الحقوق والحريات وتمارس سياسة التفرقة العنصرية على طريقة عهد "الأبرتاييد" البائد ضد كل ما يرمز إلى العرب والمسلمين.

منذ فترة فقط توهم السويسريون بأن الإسلام يشكل خطرا عليهم، وظنوا أن "القاعدة" قد أضحت على بعد أمتار فقط من منازلهم، وزجت بهم الدعاية اليمينية المتطرفة والكاذبة في استفتاء رفض المنارات ومنعها، وظن الجميع حينها بأن باقي الدول الأوروبية سوف تسيير على خطى سويسرا، خاصة وأن سويسرا "الحيادية" كانت إلى وقت قريب جنة حقيقية للحريات وكانت أكثر الدول صونا للكرامة الإنسانية بغض النظر عن العرق، والجنس، والدين، لكن الذي حصل، أن باقي الدول الغربية لم تريد التشبه بسويسرا، وهو ما بدأ للبعض، وكانت الدول الغربية قد اقتسمت الأدوار فيما بينها، بعضها يمنع المنارات وبعضها الآخر يمنع الحجاب وربما يأتي اليوم الذي نسمع عن منع الصلاة واعتبار الصيام مخالف لحقوق الإنسان في انتظار الإعلان جهرا بمنع الإسلام كدين في كامل أوروبا.

ولما تستنفر فرنسا كل قواها من أجل منع البرقع الذي يعد اللواتي يرتدينه ببضع عشرات، فمن حقنا أن نتساءل عن السر وراء ذلك، مع العلم أن الحرب ضد البرقع بدأت منذ فترة من خلال الحرب ضد الخمار، وكيف لا يشكل زواج المثليين، والعري في أقباح صورته خطر على المجتمع الفرنسي، في حين تلصق بالحجاب والبرقع كل التهم، الجواب على ذلك معروف فما يطلق فرنسا ليس الحجاب وإنما الإسلام الذي أضحي تجاربه أمريكا بالصواريخ والقاذفات الإستراتيجية بداعي مكافحة الإرهاب الدولي في أفغانستان والصومال وحتى العراق، ويحارب في أوروبا بالإساءة لنبى الأمة محمد "ص"، ويحارب بتدنيس المصاحف وحرق المساجد والاعتداء على مقابر المسلمين، كما حصل مؤخرا بفرنسا.

الفرنسي ولا يعود إلى وطنه. والحقيقة التي يعلمها أيضا الجميع هي أن السلطات الفرنسية أصبحت تتحسس من الهجرة الوافدة من الجنوب وتفضل تلك التي تأتي من شرق أوروبا، والخلفية معروفة، حيث لها علاقة باللون والعرق والدين أيضا، فالكثير من المسؤولين في فرنسا يعتقدون بأن إمكانية اندماج الوافدين من شرق أوروبا في المجتمع الفرنسي والثقافة الفرنسية متاحة أكثر خلافا للوافدين من الجنوب خصوصا من منطقة المغرب العربي ومن الجزائر تحديدا، وهذه النظرة تعززت أكثر في السنوات الأخيرة مع تعاظم خطر الإرهاب.

## العلاقات وإرث الاستعمار

قد تطوي رسالة الرئيس بوتفليقة لساركوزي، ورسائل الاليزيه الكثيرة للجزائر فترة من الجدل بين الجزائر وباريس، وقد تعيد العلاقات على الأقل إلى أجواء أكثر ديناميكية من تلك التي تراها اليوم، لكن هذا لا يعني بان العلاقات بين الجزائر وفرنسا قد تخلصت من كل الشوائب التي تعترتها، فهناك أكثر من ملف يعكر صفو هذه العلاقات وعلى رأس ذلك ملف الماضي الاستعماري.

قد تسحب فرنسا اسم الجزائر من القائمة السوداء الخاصة بالدول التي قد يشكل رعاياها خطرا على الأمن القومي الفرنسي، ومثل هذا القرار في حال اتخاذه سوف تكون له آثارا معنوية على اعتبار أن أهدافه كانت معنوية وسياسية، وقد تطوي باريس قضية مسؤول التشريعات في الخارجية الجزائرية محمد زيان حسني المتهم بالضلوع في اغتيال المعارض المحامي ومناضل الأفافاس علي مسيلي، وقد تخطو فرنسا خطوات هنا وهناك، لكن هذا لا يعني بان ملف المواجهة قد انتهى أو طوي.

لقد تعودت فرنسا على أسلوب الضغط والابتزاز لما يتعلق الأمر بتعاملها مع الجزائر، وما حصل في قضية الدبلوماسي محمد زيان حسني، وقضية رهبان دير تبحرين، قد يتكرر مستقبلا إذا ما دعت الحاجة باريس إلى تحريك الملفات وابتزاز السلطات الجزائرية.

وإذا كنا لسنا من الذين يندفعون بتلك الأطروحات التي تحاول تصوير العلاقات بين الجزائر وباريس وكأنها في وضعية حرجة أو أنها تمر بمرحلة أزمة حقيقية، فإننا في المقابل لا يمكن أن نفر بان كل شيء هو على ما يرام بين البلدين، فالضغوطات التي مارستها فرنسا من خلال تحريك الملفات المذكورة كانت لها أهداف اقتصادية تتعلق ببعض الإجراءات التي اتخذتها الجزائر في الفترة الأخيرة، لكن لها أهداف أخرى سياسية أيضا ترتبط بالسعي الفرنسي إلى نسف مشروع قانون تجريم الاستعمار، حتى أن البرلمان الفرنسي كان قد هدد باستصدار قانونا يجرم الأفلان، وما دام ملف التاريخ يتم تناوله بهذه الطريقة، وما دامت فرنسا تصر على رفض الاعتراف بماضيها الأسود في الجزائر والاعتذار عن الجرم الاستعماري المدان من كل الأعراف والقوانين، فإن العلاقات الجزائرية - الفرنسية سوف تظل تتأرجح من دون أن تبلغ المستوى المثالي الذي يتطلع له الخطاب الرسمي في باريس والجزائر على حد سواء.

بقية الشركات الفرنسية العاملة في ميدان صناعة السيارات أو غيرها هو أكبر دليل على المعاملة غير السليمة التي تعتمدها باريس، فهذه الشركات تستفيد من مزايا كثيرة في السوق الجزائرية التي تستهلك الكثير من سلعتها، لكن من دون مقابل أي من دون أن تلجأ هذه الشركات إلى الاستثمار في مجال تركيب السيارات مثلا، مع العلم أن مؤسسة رونو كانت قد أقامت مصنعا كبيرا للسيارات بالمغرب رغم أن هذا الأخير يعتبر سوقا متائلة أو أقل من السوق الجزائرية.

## الفيزا وتنقل الأشخاص

لقد نفى السفير الفرنسي كاز فييه "الإشاعات" التي تقول بأن فرنسا تسعى لإلغاء الاتفاق الفرنسي - الجزائري بشأن الهجرة، والذي تم التوقيع عليه عام 1968، وقال المسؤول الفرنسي أن باريس تسعى لفتح نقاش مع الجزائر حول تقييد هذا الاتفاق، بما يسهل حركة تنقل الأشخاص في البلدين في كلا الاتجاهين، وأنها ليست المرة الأولى التي يتم فيها تقييد هذا الاتفاق.

واعتترف ميشل دوجيغير القنصل الفرنسي بالجزائر، بارتفاع نسبة طلبات رفض منح التأشيرات في الجزائر والتي بلغت حتى نهاية ماي الفارط نسبة 27,04 بالمائة مقارنة مع نسبة معدل الرفض العام في البلدان الأخرى والتي تتراوح ما بين 10 إلى 11 بالمائة مرجعا السبب ذلك إلى عدم اكتمال ملفات طالبي التأشيرات، كما فند خضوع منح التأشيرات لنظام الكوطات، حيث أكد أن المعالجة تتم بشكل فردي وحسب الأولويات، وأوضح ردا على تقرير الذي أعدته منظمة "سيماد" غير الحكومية التي تشتغل في الدفاع عن حقوق المهاجرين والتي تحدثت عن إجراءات تمييزية فيما يتعلق بالتعامل مع طالبي التأشيرة من الجزائريين، أن ثلاثة أضعاف الحالات العادية المسجلة على مستوى هذه القنصليات مقارنة بالدول الأخرى، ترفض خاصة وأن هناك 200 ألف طلب جزائري للدخول إلى التراب الفرنسي أي بما يعادل 10 بالمائة من الطلب العالمي، وقال إن نسبة الرفض عرفت انخفاضا كبيرا مقارنة مع السنوات الماضية، حيث وصلت نسبة الرفض في سنة 2006 إلى 34,98 بالمائة و29,68 في سنة 2009 لتتنخفض إلى 27,07 في أواخر ماي من السنة الجارية، وأوضح ذات المتحدث أن وتيرة منح تأشيرة السفر ارتفعت تدريجيا في السنوات الأخيرة إلى حوالي 24 ألف و448 في 2009، وهو ما يعادل نسبة 75 بالمائة، موضحا أن القنصليات الفرنسية الثلاث أي بالعاصمة وعنابة وهران تستقبل ما معدله 200 ألف طلبا سنويا، وهو ما يشكل 10 بالمائة من مجموع طلبات التأشيرات المقدمة لدخول التراب الفرنسي.

لكن مهما اجتهد القنصل الفرنسي أو أي مسؤول فرنسي آخر في تبرير رفض منح التأشيرات للجزائريين فإن الحقيقة التي يعلمها الجميع هي أن السلطات الفرنسية تتعامل في الغالب مع الطلبات الواردة من الجزائريين من منطلق الشبهة ومن منطلق الخوف من إمكانية أن يستقر طالب التأشيرة على التراب

لباريس ثلاث مرات خلال العام الماضي بسبب ظهور خلافات من حين إلى آخر قبيل كل استعداد للقيام بالزيارة، كما وضع بوتفليقة أمام مبعوث ساركوزي جملة من الشروط التي يجب أن تحقق قبل تطبيع العلاقات مع باريس، خاصة تلك المرتبطة بتحسين صورة الرعايا الجزائريين بفرنسا، وقد عبرت باريس من جهتها عن استعدادها لشطب الجزائر من قائمتها السوداء التي وضعتها أسوة بأمريكا لتحديد الدول التي قد يشكل رعاياها خطرا على الأمن القومي الفرنسي، رغم إقرار الكثير من المنتسبين بأن القائمة الفرنسية كما القائمة الأمريكية هي عبارة عن أداة استعملت للابتزاز السياسي ضد بعض الدول بما في ذلك الحليفة منها.

وحسب ما تسرب بشأن زيارة كلود غيون للجزائر فإن الحكومة الجزائرية سلمت ردا رسميا لنظيرتها الفرنسية على مذكرتها التي تضمنت 14 مشروعا استثماريا فرنسيا عالقة، وقضايا نزاعية متصلة بمشاريع تقوم بها شركات فرنسية، وقد تضمن الرد الجزائري تأكيدا على إلغاء بعض المشاريع وقبول أخرى ومنح تنازلات ومزايا للبعض، وتوجيه المستثمرين للجهات المخولة بمعالجة بعض الملفات. ومن بين الملفات التي تم استعراضها وقبولت بالرفض، تلك التي تخص مجموعة "رونو".. فقد أوضحت

الحكومة الجزائرية أنها قررت التخلي عن مشروع الشاحنات والحافلات لرونو تراكس بعد انتظار دام ثلاث سنوات، حيث قررت الحكومة الجزائرية صرف النظر عن خيار "رونو تراكس" وإبرام الاتفاق مع شريك آخر، كما أكدت الحكومة الجزائرية حرصها على عدم التدخل في صلاحيات العدالة والإبقاء على غرامات مالية فرضتها العدالة على البنوك الفرنسية، حيث ردت على نظيرتها الفرنسية بأن تغريم البنوك الفرنسية تم بعد شكوى أودعت من قبل بنك الجزائر لمخالفات في تشريعات خاصة بالصرف، وأن المسألة لا تخص البنوك الفرنسية فقط بل حتى الجزائرية وغيرها، وأن القضية مطروحة أمام المحكمة العليا ولا يمكن التدخل فيها، بالمقابل، قدمت الحكومة الجزائرية "تنازلات" وأبدت ليونة في بعض الملفات وعلى رأسها مشروع المركب البتر وكيميائي بين توتال وسوناطراك بأرزويو، الذي يعود إلى 2007، وتقدر قيمته بحوالي 3 ملايين دولار ويضمن إنتاج 4,1 مليون طن من الإيثان وأكثر من 1,1 مليون طن من الإيثيلان؛ فقد أكدت الحكومة الجزائرية قبول مطالب مجموعة "توتال" التي وصفتها بالمعقولة والموضوعية، وقد احتفظت الشركة الفرنسية بنسبة 51 بالمائة من المشروع، حيث تم تطبيق القانون السابق عليها، وتم القبول بدخول القطرية للبتروك بنسبة 10 بالمائة في حصتها.

ويأتي هذا الرد في شقه الاقتصادي حاملا لرسالة واضحة للفرنسيين بان عهد "المحمية والحديقة الخلفية" قد ولى إلى غير رجعة، وعلى فرنسا إن أرادت المحافظة على مصالحها الاقتصادية والتجارية في الجزائر أن تقدم، ضمن إطار المنافسة القائمة، بما يغري الطرف الجزائري، وأن تتخلى باريس عن تلك العقلية التي تعتبر الجزائر مجرد سوق لسلعتها، وما قيل ويقال بشأن رونو أو